

المتغيرات الاجتماعية في المجتمع المصرى خلال الحرب العالمية الثانية

دراسة تم عرضها فى الموسم الثقافى

للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٨٥/٨٤

دكتور محمد صابر عرب

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة الأزهر

لعل من الدراسات التى ما تزال فى حاجة الى مزيد من اهتمام الباحثين والمؤرخين — هى دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى ، وعلى ما أعتقد فان المجتمع المصرى لم يشهد طوال فترة التاريخ الحديث طفرة مفاجئة فى شتى مناحى الحياة كالتى شهدتها فترة الحرب العالمية الثانية •

لقد شاعت الظروف أن تندلع الحرب العالمية الثانية ومصر مكبله بمعاهدة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى ألزمت مصر باعلان الأحكام العرفية ، حيث أتيحت الفرصة لبريطانيا لى تطلق يدها ليس فى الشؤون السياسية فقط ، بل فى الشؤون الاقتصادية أيضا واخضاع اقتصاد مصر لخدمة الجيوش المتحالفة ، واذا كانت الحكومة المصرية قد أعلنت الأحكام العرفية منذ بداية الحرب وبدا هذا واضحا فى العديد من القرارات الاستثنائية الا أن ما ترتب على تلك الاجراءات من ردود فعل داخل المجتمع المصرى يعد بعدا اجتماعيا واضحا ، حيث عاشت الجماهير فى حالة أشبه بالمأساة وانتشر اليأس بين أوساط المصريين البسطاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت على الحكومة المصرية إرسال

جيش من المتطوعين لخوض غمار الحرب على الجبهة الأوربية ، كما تردد فى ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادر ، وأن مديرى المديرىات المصريين سوف يستبدلون بضباط انجليز (١) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد حاولت فى العديد من المناسبات أن تكذب هذه الدعايات الا أنها لم تستطع بأى حال أن تقلل من حجم الكراهية الشديدة التى يكنها المصريون للاحتلال ولم تتمكن الحكومات المصرية المتعاقبة خلال فترة الحرب من أن تبدد من حالات القلق النفسى الذى سيطر على كل فئات الشعب ولا شك أن حالة الحرب وسيطرة الدول المحاربة على البحار قد جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم ولم تتمكن من تصريف حاصلاتها الزراعية وخصوصا القطن الا الى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن انخفض سعر قنطار القطن الى ٢٠ ريال بينما كان يباع فى الأسواق الأجنبية الأخرى بخمسة وثلاثين ريالاً (٢) .

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية قد قدرت أهمية الاقتصاد الزراعى المصرى وضرورة توجيهه لسد العجز الواضح فى المواد الغذائية بسبب صعوبة النقل البحرى (٣) الا أن السياسة البريطانية قد أرجعت تردى الحالة الزراعية فى مصر الى دعايات المحور التى تحاول اقناع المصريين بأن سبب شقائهم هم البريطانيون والذين ينتهزون فرصة الحرب ويتحكمون فى أسعار القطن طبقاً لمصالحهم الخاصة .

(١) مارسيل كولومب ، تطوّر مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢ ص ١١٨ ، روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤ .

(٢) الوفد المصرى ١٢ اغسطس ١٩٤١ .

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون الى هاليفاكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩ .

ويضيف السفير البريطاني فى تقريره : « أنه لابد من دحض هذه المقولة العدائية .. ومن باب العدل أن نعترف بأن الحرب قد جلبت الشقاء على الشعب المصرى ومن الخطر أن نترك المصريين تحت شعور الاحساس بالظلم ، وخصوصا وأن ما يردده رجل الشارع العادى يتفق بصورة كبيرة مع ما يردده الأعداء (٤) » .

وثقة من بريطانيا فى أن مصر لن تتمكن من ايجاد سوق عالمى لتصريف انتاجها بسبب التكتلات الدولية فقد تحكمت فى سوق القطن المصرى بلا أى منافسة وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد سوق بديل لهذا المحصول الذى يعد عمود الاقتصاد للشعب المصرى (٥) .

ومن الطريف أن الصحف البريطانية قد حاولت تبرير فرض هذا السعر المنخفض بحجة أن رفع أسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من الباشوات مما أثار قلق هؤلاء الباشوات ، حيث انبرت صحيفة الوفد المصرى قائلة : لمصلحة من يريدون بذور الشقاق بين طبقات المجتمع المصرى واحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التى أقلقّت بالأمم كثيرة » (٦) .

وفى الوقت الذى انخفضت فيه أسعار القطن المصرى انخفاضا ملحوظا فقد ارتفعت أسعار باقى المواد الغذائية الأخرى وأهمها القمح ، ولذا فقد بادر مجلس النواب بتشكيل لجنة شئون القطن والمحاصيل الزراعية وخرجت اللجنة بالعديد من التوصيات التى تعبر عن تردى

(٤) المصدر السابق .

(٥) مضابط مجلس الشيوخ — دور الانعقاد السادس عشر جلسة ٨ سبتمبر ١٩٤١ من كلمة النائب يوسف الجندى ص ٨٢٢ .

(٦) صحيفة الوفد المصرى ١٩٤١/٨/٢٣ .

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، حيث اعتبرت اللجنة فى احدى توصياتها « أن ريع الزراع يقدر بقيمة التبن فقط » (٧) .

وعلى حد قول أحد الأعضاء تعليقا على هذه الحقيقة الخطيرة :
« لقد كانت اللجنة مسرفة جدا فى تقريرها لأن ارتفاع أسعار السماد وفرض الضريبة الجديدة على الأرض الزراعية يحول دون حصول الفلاح حتى على قيمة التبن » (٨) .

ووفقا لتدهور الحياة الاقتصادية فى مصر عموما وفى القرية المصرية على وجه الخصوص فلقد تدهورت الأوضاع الاجتماعية للفلاح المصرى وخصوصا عامل اليومية حيث انخفضت أسعار العمال الزراعيين الى حد يصعب على العامل أن يوفر قوت يومه ولذا فقد شهدت القاهرة ومدن القناة حيث توجد معسكرات الجيش البريطانى أكبر عملية هجرة شهدتها مصر خلال النصف الأول من هذا القرن .

ولقد شهد المجتمع المصرى خلال الحرب أسلوبا جديدا من الاستغلال ضاعف من تدهور الأوضاع الاجتماعية وهو أسلوب المضاربة بالأراضى الزراعية ، حيث كان استئجار الأراضى الزراعية ثم إعادة تأجيرها أكثر ربحا بالنسبة لكبار ملاك الأراضى (٩) .

وفى محاولة من حكومة مصطفى النحاس لمواجهة تلك الحالة المتردية فقد شكلت لجنة مصرية انجليزية بناء على اقتراح السفير البريطانى بهدف شراء القمح بسعر ثلاث جنيهات للأردب ثم بيعه

(٧) مضابط مجلس النواب الجلسة ٤٦ ، ١٦ يونية ١٩٤٧ ص ١٤ ،

(٨) المصدر السابق من كلمة النائب جلال حسين .

(٩) رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣٤ .

للجمهور بنصف هذا الثمن عن طريق البطاقات التى أعدت لهذا الغرض (١٠) •

الا أن تلك المحاولة لم يقدر لها النجاح سواء بسبب اعتماد جيوش الحلفاء فى أوقات كثيرة على الحاصلات الزراعية المصرية بالإضافة الى قلة المعروض بسبب نقص السماد لعدم امكانية الاستيراد أو بسبب التلاعب فى تلك البطاقات بسبب السياسية الحزبية التى سلكها الوفد •

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية فى محاولة منها لتبديد حالة القلق التى سيطرت على الشعب المصرى فقد أصدرت بيانا نشرته معظم الصحف المصرية يحمل حملة شديدة على الدعايات المحورية التى يبشئها الأعداء من أن وجود القوات المتحالفة هو سبب نقص الغذاء فى مصر وشمل البيان ما يفيد من أنه لا علاقة بين الأزمة الغذائية المتردية فى مصر والقوات المحاربة مؤكداً على أن الحكومة البريطانية قد قامت بتقديم العديد من المواد الغذائية الى الحكومة المصرية (١١) •

وتبدو المغالطات واضحة فى بيان الحكومة البريطانية واذا تفاضينا عن حقيقة مؤكدة وهى أن مصر كانت تصدر فائضا من احتياجاتها الغذائية قبل الحرب يقدر بعشرة ملايين من الجنيهات بخلاف القطن الذى يمثل صلب الاقتصاد المصرى اذا تفاضينا عن كل ذلك وتركنا الأرقام لتتطق بمداولها ، حيث بلغت الأرصدة الاسترلينية المستحقة الدفع على الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٥ أربعمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات وهذه الأرصدة جميعها نظير مواد غذائية وقطنية (١٢) • وكانت سببا من أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد مما أدى الى الغلاء

(١٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ ص ٢٦٤

(١١) الأهرام ، المصرى ٢١ فبراير ١٩٤٢ •

(١٢) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد غير العادى ١٠ أكتوبر

١٩٤٥ ص ٣٤ •

الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة حيث بلغ هذا الارتفاع مع نهاية الحرب الى ٣٥٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب على الرغم من أنها لم ترد فى انجلترا عن ١٣٥ فى المائة وفى الولايات المتحدة عن ١٤٥ فى المائة فى الوقت الذى كانت فيه مصر تنتج حاجاتها من المواد الغذائية والبلاد التى تنتج هذه الحاجات كجنوب افريقيا واستراليا لم ترد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة (١٣) .

ووفقا لشعار ضرورات الحرب والذى تبنته الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الحرب فقد أمكن للعديد من المضاربين وتجار السوق السوداء وسماسرة الحروب من السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصرى عن طريق أذونات الاستيراد والتصدير مما لازمه بالضرورة فروق هائلة فى متوسط الدخول نتج عنه تردى واضح فى الحياة الاجتماعية المصرية .

ولقد أدركت حكومة الوفد خطورة الموقف فى القطاع الزراعى ، ولذا فقد تقدمت بمشروع تجميد الأقساط المتأخرة والمستحقة للبنك الزراعى المصرى والبنك العقارى وبنك الأراضى الى نهاية ديسمبر ١٩٤٢ (١٤) ، ولعل الهدف من هذا القانون كان بسبب تفشى معاملات الربا وعجز الفلاح عن السداد وبالتالى الاقدام على بيع الأراضى لصالح المرابين وأغلبهم من عملاء الباشوات مما هدد بضاياع الملكيات الصغيرة (١٥) .

(١٣) مجلة روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٥ .

(١٤) مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة ٥ ، ٦ يناير ١٩٤٣ ص ٢٠٤ .

(١٥) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعتاد التاسع عشر ص ١٦٨ .

وبصدد الملكيات الزراعية وتطورها تبدو عدة حقائق غاية فى
الخطورة من أهمها :

أولا : أن كبار الملاك (أى الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر) وعددهم
١٢ر١٨ كانوا يملكون ٢٥٠٨ر٢٨٦ فداناً (١٦) .

ثانيا : أن مقدار الأراضى التى يملكها كبار الملاك كانت فى زيادة
مستمرة وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون الا على حساب صغار الملاك
الذين يفقدون أملاكهم . ووفق الاحصاءات الرسمية فلقد كان كبار
الملاك يملكون فى سنة ١٩٣٩ ٢٥٠٨ر٢٨٦ فداناً وفى سنة ١٩٤١
٢٥٠٨ر٢٨٦ فداناً وفى نفس الوقت قل عددهم من ١٢٢٤٩ فى سنة
١٩٣٩ الى ١٢٠١٨ فى سنة ١٩٤١ (١٧) وفى سنة ١٩٤٣ قل عددهم الى
١١ر٢٤٤ وتضمنت المساحة التى يمتلكونها ٣ر١١١٤ فداناً .

ثالثا : لقد انخفضت قيمة سعر الفدان من الأراضى الزراعية الى
النصف تقريبا عن نظيره قبل سنة ١٩٣٨ (١٨) ولذا فقد شهدت الفترة من
سنة ١٩٣٩ وحتى أوائل ١٩٤٤ أكبر تحول فى شكل الملكيات الزراعية
وكانت جميع هذه التحولات تتم لصالح كبار الملاك الذين كانوا لا يقطنون
القرية وانما كانوا يمارسون دورا اقتصاديا خطيرا عن طريق وكلائهم
فى القرية .

ونظرا لأن الظاهرة كانت صارخة بسبب ما ترتب عليها من هزات
اجتماعية عنيفة لذا كان لزاما أن يعاد النظر فى الفروق الطبقيّة

(١٦) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد التاسع عشر
ص ١٦٥ ، ١٦٩ ، (مذكرة تفسيرية للقانون) .

(١٧) المصدر السابق .

(١٨) روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٥ .

الشاسعة داخل المجتمع المصرى ومن هنا فقد قدم النائب محمد خطاب
عضو مجلس الشيوخ بمشروع قانون يحول دون شراء الأراضى للذين
زيدت أملاكهم على خمسين فدانا (١٩) .

واعتقد أن حكومة الوفد عقب ٤ فبراير لم تدرك الدلالات
الاجتماعية التى تركتها آثار الحرب حيث زادت الهوة بين الأغنياء
والفقراء فما بين عامى ١٩٤٠ — ١٩٤٤ وارتفع عدد أصحاب الملايين فى
مصر من ٥٠ الى ٤٠٠ وزادت الودائع فى البنوك من ٤٥ الى ١٢٠ مليون
من الجنيهات (٢٠) .

وعلى الرغم من نمو الصناعات المصرية خلال فترة الحرب بمعدل
٥ر٥٪ سنويا وواكب هذا ارتفاع نسبى فى متوسط دخل الأجور الا أن
هذا الارتفاع لم يكن يمثل القيمة الفعلية لارتفاع الحاجات المعيشية .
ففى الوقت الذى وصل فيه متوسط دخل العامل شهريا الى ٢٩٣ قرشا
فقد ارتفع سعر أردب القمح فى السوق السوداء الى سبعة جنيهات ،
وفى أحيان كثيرة الى عشرة جنيهات (٢١) .

وعلى ضوء الاعتبارات العديدة التى اقتضتها ظروف الحرب فقد
كان من الطبيعى أن يواكب هذا نموا ملحوظا فى الصناعة وخصوصا
فى الصناعات ذات الطابع الاستهلاكى ، الا أنه من الملاحظ تركز الانتاج
الصناعى فى يد قلة من الرأسماليين المصريين بعد أن انعدمت المنافسة

(١٩) المصدرين السابقين .

(٢٠) د. عمر عبد العزيز تاريخ العرب الحديث والمعاصر القاهرة
سنة ١٩٨٠ ص ٥١٤ .

(٢١) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثامنة والاربعون ١٤ يوليو
١٩٤٣ ص ٢٣٣٧ .

بينهم وبين أصحاب المصانع الصغيرة وتفسيرا لهذه الظاهرة ، التى تركت بعدا اجتماعيا خطيرا على المجتمع المصرى خلال تلك الفترة فمن الممكن ردها الى ظهور سياسة الاحتكار فى أشكال متعددة ولفئة ارتبطت مصالحها ببعض العناصر وثيقة الصلة بالحكومة بالاضافة الى اعتماد حكومة الوفد بدا من سنة ١٩٤٢ على بعض العناصر الرأسمالية التى كان من الصعب عليها أن تتجاهل مصالحها الاقتصادية وفى الوقت نفسه فقد ارتبط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذى سهل لهم الحصول على بعض الامتيازات التى عجز أصحاب المصانع الصغيرة من الحصول عليها •

وفى الوقت الذى شهدت فيه البلاد نموا ملحوظا فى كافة المرافق الاقتصادية فان هذا النمو لم يواكبه تغيرا اجتماعيا بل على العكس فقد تدهورت الأوضاع الاجتماعية لدرجة أن أربعة ملايين شخص من سكان مصر كان يعيش الفرد منهم بايراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر ، وفى الوقت نفسه فقد كانت الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على الطبقات الفقيرة تمثل ٧٥٪ من الايرادات العامة وأن مرتبات الموظفين تستغرق ٤١٪ من اجمالى مصروفات الدولة (٢٢) •

وتعرضت البلاد لحالة من النهب لمصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين وعلى سبيل المثال فان السلطات البريطانية استغلت فرصة ربط الجنيه المصرى بكتلة الاسترليني ولجأت الى اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالى لما يصدر من أوراق نقدية مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشتري بها ما تريد من

(٢٢) حافظ عفيفى . على هامش السياسة المصرية ص ١٦٥ .

السوق المصرية وتسد بها أجور جنود الاحتلال والعاملين فى المعسكرات وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى تزايد شديد فى كمية الصادر من النقد الورقى (٢٣) •

بالاضافة الى أن مصلحة الجمارك قد أعفت السلطات البريطانية فى مصر من ضرائب مستحقه على السلع المستوردة طيلة فترة الحرب بلغت قيمتها ٦١٨٧٧٢٣٧٩٠ جنيها مصريا • أما مجموع الضرائب التى تنازلت الحكومة المصرية عن تحصيلها من البضائع المصدرة فبلغت قيمتها ١٠٨٨٣٢٩ ر ١٠ جنيها مصريا (٢٤) •

ومن الطبيعى أن يواكب كل هذا ارتفاعا ملحوظا فى الأسعار ونقصا أكيدا فى الدخل القومى بدا هذا واضحا فى عدم مقدرة الحكومة على استيعاب الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب •

وفى الوقت الذى عجزت فيه قطاعات كبيرة من الشعب المصرى عن فهم مقولة أن بريطانيا تحارب من أجل الديمقراطية فى العالم — كان المجتمع المصرى يشهد تحولات اجتماعية فى كافة أنماط الحياة المختلفة ، لعل من أهمها انصراف أعداد هائلة من العمال المنتجين فى شتى المؤسسات الصناعية الصغيرة الى مؤسسات أخرى ذات طابع استهلاكى •• وارتباط ذلك بفكرة الانتماء القومى ، تلك الفكرة التى

(٢٣) راشد البراوى ، محمد عيش . التطور الاقتصادى فى مصر ص ٢٨٣ •

(٢٤) د/ رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، ص ٥١ •

كانت تنتمى فى ظل المشروعات القومية الكبيرة .. الا أن الارتفاع
الباهظ فى تكاليف الحياة قد دفع تلك الجموع العمالية الى البحث عن
عمل آخر ، حتى ولو لم يكن فى نفس التخصص طالما أنه يدر عائدا
مناسبا .

وبينما كل القوى السياسية المصرية قد انشغلت بالزيادات
الكلامية فقد كانت الفرصة مهيأة لظهور قوى أخرى احتلت حيزا هاما
على مسرح الأحداث المصرية ونعنى قوى اليسار حيث الدعاية السوفيتية
وقد حققت قدرا كبيرا من النجاح وغالبا وبدون قصد فقد كان الامريكيون
والبريطانيون يقومون بمهمة الدعاية للسوفييت والتأكيد على تطورهم
العسكرى ، وتقدمهم الاجتماعى والاقتصادى وعللوا هذه الطفرة فى
حياة المجتمع الروس بالثورة الروسية التى تمكنت من استيعاب كل
المشاكل الاجتماعية للمواطن الروسى (٢٥) ، وكان من الطبيعى فى مثل
هذه الظروف أن تنتشر وبسرعة الأفكار الاشتراكية والماركسية وخصوصا
بين الطبقات الاجتماعية التى أدركت حجم التدهور الاقتصادى
والسياسى للمجتمع المصرى ، وعلى الرغم من أن الأفكار اليسارية فى
مصر لم تكن وليدة الحرب العالمية الثانية ، انما ترجع جذورها الى نهاية
العقد الثانى من هذا القرن ، حيث نشأ الحزب الشيوعى المصرى الذى
تمكن من ضم مجموعات من العمال الذين أسهموا فى ثورة ١٩١٩ (٢٦) .

الا أن ظروف الحرب وما ترتب عليها من علاقات شاذة خلقتها

(٢٥) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة ٢٤٢ من الخارجية الأمريكية الى
كيرك فى القاهرة ١٤/١٠/١٩٤٣ .

(٢٦) د/ رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر القاهرة
١٩٧٥ ص ١٥٨ .

معاهدة ١٩٣٦ قد ساعد على ايجاد المناخ المناسب الذى ترعرت فيه تلك الأفكار بشكل أقلق كل القوى السياسية التقليدية ، ولعل الاحتلال البريطانى قد تغاضى عن النشاط الشيوعى فى مصر على أمل الاستفادة من تأثيرهم الفكرى والسياسى المناهض للفاشية ، على الرغم من أن شعارهم أنهم ضد الفاشية ولكن ليسوا مع الانجليز (٢٧) .

ومع اقتراب الحرب من نهايتها بدأت نذر البطالة تتجمع من جديد ، لأن وجود القوات المتحالفة فى مصر قد أوجد العديد من فرص العمل حتى وصل عدد العمال المصريين العاملين ضمن القوات المتحالفة الى ٣٠٠.٠٠٠ ألف سنة ١٩٤٣ (٢٨) .

ونظرا لحاجة القوات المتحالفة الى العمال المصريين فقد كانت تدفع اليهم أجورا سخية نوعا ما وفجأة يتوقف هذا الدخل وتتحول هذه الأعداد الهائلة الى البطالة ، وهكذا اقبلت الموجة الشيوعية لتجد الساحة العمالية مهياة ، ولذا فقد بدأ المد الشيوعى يعرف طريقه بصورة مكثفة نحو العمال .

ولأول مرة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية سنة ١٩٤٤ شهدت البلاد مرشحين يعلنون أنهم يدخاون المعركة الانتخابية على الجادى الاشتراكية ويلصقون على الجدران اعلانات يقولون فيها :

انتخبوا المرشح الاشتراكى الذى سيناضل فى سبيل الاشتراكية ، وقد انتشرت هذه الاعلانات فى الاسكندرية بصفة خاصة ، حيث تقدم ثلاثة من العمال تؤيدهم مجموعة كبيرة من سكان دوائرهم (٢٩) .

(٢٧) د. رفعت السعيد ، اليسار المصرى ص ٢٧٨ .

(٢٨) د. رؤوف عباس ، الحركة العمالية ص ٢٠١ .

(٢٩) السياسة ، أخبار اليوم ١٠/١٢/١٩٤٤ .

وعلى العموم فإن انتشار الاتجاهات اليسارية فى المجتمع المصرى خلال تلك الفترة يعد دليلا أكيدا على وجود هلال هائل فى كل جوانب الحياة المصرية الاقتصادية واجتماعية وسياسية .

وان مجمل نشاط هذه التنظيمات لم تبعد الفكر النظرى المنقول عن مؤلفات — لينين وماركس وسناليين — وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من المنضمين الى هذه التنظيمات من المصريين المسلمين قد بهرتهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الا أنهم لم يؤمنوا بالفكر المادى ، حيث دعوا الى التمسك بتعاليم الاسلام مع اعتناقهم لفكرتى العدل الاجتماعى والاقتصادى (٣٠) .

ونظرا لأن قوات الحلفاء فى مصر لم تكن تخضع للقضاء المصرى فى المواد الجنائية (٣١) . فقد تعددت حوادث الاعتداء من الجنود الانجليز والأمريكان على الأهالى المصريين وتنوعت حالات اعتداء ما بين القتل وهتك العرض الى اقتحام المنازل والسرقة وشهدت مناقشات مجلس النواب والشيوخ اعتراضات مدوية بسبب سلبية الحكومة ازاء هذه التصرفات الغاشمة (٣٢) .

ونظرا لتغلغل الوحدات العسكرية داخل القرى والمدن المصرية وما يترتب على ذلك من وقوع العديد من المشاكل فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس الحكومة عن مدا امكانية نقل تلك

(٣٠) تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٥٧ .

(٣١) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد التاسع عشر ص ٣٧
(نوفمبر ١٩٤٣) ، الأهرام ٣ مارس ١٩٤٣ .

(٣٢) مضابط مجلس النواب الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس ١٩٤٣ ص ٧٤٠ ، جلسة أول يونيو ١٩٤٣ ص ١٨٥١ .

الوحدات بعيدا عن الأحياء السكنية (٣٣) ، وقد تذرعت الحكومة بظروف الحرب وحاجة الحلفاء الى القواعد العسكرية القريبة من التجمعات السكنية بسبب الامداد والتموين وغير ذلك ٠٠ وعلى حد تعبير رئيس الوزراء : ان الشعب المصرى قد ضحى بالكثير وبمزيد من الصبر ستفى الحليفة بكل مطالبنا (٣٤) وعلى ضوء تطور العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب فقد ثبت عكس هذا الاعتقاد وبدا واضحا أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ، ترضية للزعامات المصرية لم يترتب عليها أى نوع من الاستقلال بل استباححت بريطانيا لنفسها كل موارد الحياة المصرية مما ترتب عليه احداث خلل فى الاقتصاد المصرى لازمة بالضرورة عدم تناسب فى الخدمات العامة مما أثار ألوانا عديدة من المتاعب الاجتماعية وعلى حد تعبير وزير المالية فى بيانه أمام مجلس النواب حيث قال : « ان للحرب أثرا أشد وأخطر ، ولعل أخطر الشر فيه أنه يؤدى الى تضخم خلقى حيث يسرى التضخم من مرافق الناس الى أخلاق الناس ومن قيم المال الى قيم الرجال حيث تتضخم المطامع والشكايات ويندفع البعض مخاطرا ، مغامرا ، مقامرا ويبدو ذلك فى التهرب والتهريب واستغلال ضعف الضعفاء وحاجة الفقراء وهكذا ينزلق الضعفاء لا يعينهم الا أن تتضخم بطونهم ولو جرد الفقير من الطعام (٣٥)

وقد يتصور البعض أن الحرب قد أحدثت تقدما ملحوظا فى شتى المجالات الاقتصادية (٣٦) ، الا أن ما واكب ذلك من تناقضات اجتماعية

(٣٣) المصدر السابق ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ ص ٣٥٥ .

(٣٤) نفس المصدر ص ٣٥٨ .

(٣٥) مضابط مجلس النواب الجلسة الخامسة ٢٧ ابريل ٤ مايو ١٩٤٢ من بيان مكرم عبيد ص ١٠٠ .

(٣٦) د. عبد العظيم رمضان الصراع بين الطبقات فى مصر بيروت ١٩٧٨ ص ١٠٧ .

وبلورة ما يسمى بالصراع الطبقي لأول مرة فى مصر يعد أمرا خطيرا
وذلك لازدياد حدة الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون الى جانب
موجة الغلاء وحدة التضخم ولذا فقد اهتزت المبادئ الأخلاقية •

ويعتقد البعض أن تردى الأوضاع الاجتماعية فى القرى المصرية
خصوصا كان بسبب المعتقدات الاستسلامية التى نجح كبار الملاك
فى نشرها باسم الدين وبواسطة استطلاع كبار الملاك اخضاع
الفلاحين لنفوذهم الاقتصادى والاجتماعى (٣٧) •

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الفلاحين كاد أن يقتلها
البؤس والفقر إلا أن ذلك كان راجعا الى السياسات الخاطئة للحكومات
المصرية خلال فترة الحرب التى أهملت فى برامجها النهوض بحالة
الفلاح المصرى والارتقاء بمستواه الاجتماعى بالاضافة الى أن كل
الأحزاب المصرية قد افتقدت الى البرنامج الاجتماعى الذى يستهدف رفع
مستوى الفلاح المصرى •

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات قد وضعت يدها على أساس
المشكلة ، حيث أشارت الحكومة فى أحد تقاريرها الى أهمية التضامن
الاجتماعى بين أبناء الوطن على اعتبار أنه لا يمكن أن يتحقق هذا
الهدف إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية برفع مستوى الحياة العامة
لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن تنن تحت أثقال الفقر والمرض والجهل
ولابد من تكاتف كافة الجهود بهدف علاج هذه الأدواء الثلاثة (٣٨) •

(٣٧) المرجع السابق ص ١٨٠ •

(٣٨) مضابط مجلس النواب الجلسة ٣٢ ٣ مارس سنة ١٩٤٠

ص ١٠٠٧ •

الا أنه لم تبتذل أى جهود عملية لتحقيق هذه الغاية مما يدفعنا الى الاعتقاد بأن هذا الاعلان كان لمجرد المزايدة •

ولم يكن العامل المصرى أحسن حالا من الفلاح •

وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات الصناعية قد حققت ربحا كبيرا خلال سنوات الحرب وصل فى بعض الحالات الى عشرة أمثال رأس المال المستثمر (٣٩) •

الا أن دخل العامل المصرى قد ارتبط بالارتفاع المستمر بالمواد التموينية الأساسية ومن خلال الجدول التالى يمكن معرفة مستوى الحياة التى يحيها العامل المصرى •

اسم الشركة	ايرادتها فى عام ١٩٤٢	متوسط أجر العامل فى اليوم
شركة السكر	٤٣١ر٢٥٥	١٧ قرش
شركة الترام	٢٦٠١ر١٣٤	١٢ قرش
شركة النور	٦٨٩٢٠	٨ قروش
شركة الأسمنت	١٩٤٥ر٢٣٨	١٤ قرش
شركة المياه	١١٢٥ر١٢٧	١٢ قرش
شركة استخراج الفوسفات	٤٣٠ر٠٠٠	١٤ قرش
شركة زيت البترول	٤٥١ر٩١٣	١٠ قروش
شركة أتوبيس القاهرة	٧٠ر٠٧٣	١٢ قرش
شركة البيرة	٧٠٣ر٢٢٥	٨ قروش
شركة جنالكيس	٢٨٣ر٤١٤	١٢ قرش (٤٠)

(٣٩) السياسة ، الكتلة ٢٨ فبراير ١٩٤٣ •

(٤٠) مجلة روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٤ •

ويلاحظ أننا إذا وضعنا فى الاعتبار أجرة العمال الدائمين ومعظمهم يمولون أسرا لا يقل عدد أفراد الواحد منها عن ثلاثة ، كما أغفلنا طبقة العمال الذهورات — الذين صدر من أجلهم الأمر العسكرى الذى حدد خمسة قروش كحد أدنى لأجورهم وكانوا قبل ذلك يتناولون أجرا يوميا يتراوح بين قرشين وأربعة قروش ، على ضوء كل ذلك يتبين مدى الغبن الذى يقع على عاتق الطبقة العاملة والتى تعتبر عصب الحياة الاقتصادية .

وعند فحص طلاب الجامعة وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا — لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على السدس أما خمسة الأسداس الأخرى فهم غير صالحين جسمانيا للخدمة العسكرية وأما باقى طبقات الشعب فان الأمراض تفتك بهم — بنسب لا تتفق والحياة الآدمية فقد بلغ عدد المصابين بالرمود الحبيبي ١٤٥٠٠٠٠٠ أى بنسبة ١٠٪ من عدد السكان وعدد المصابين بالبلهارسيا ١٢٠٠٠٠٠٠ أى بنسبة ٧٥٪ من السكان وعدد المصابين بالديدان المعوية الأخرى ٨٠٠٠٠٠٠ أى بنسبة ٥٪ من السكان (٤٠) .

ومن خلال بحث أعده الدكتور عبد الواحد الوكيل (وهو حجة فى شئون الصحة العامة) حيث قال :

« اذا جمعنا أمراض المصريين لوجدنا جمعتها أكثر من خمسين مليوناً أى أنها تكفى لاصابة شعب من خمسين مليون نفس بحيث يصيب كل شخص منهم مرض واحد فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص فى المتوسط ثلاثة أمراض فى وقت واحد (٤٢) . »

وتناولت احدى الصحف العلاقة بين تدهور الحياة الاجتماعية

(٤١) د. محمد بهى الدين بركات . صفحات من التاريخ ص ٤٠
دار الهلال سنة ١٩٦١ .
(٤٢) المرجع السابق ص ٤٠ ، ٤١ .

وحالة التسول التى انتشرت فى أنحاء القطر وأرجعت السبب فى انتشار جماعة المتسولين الذين يلجأون الى الاستجداء عن طريق السواعد المشوهة والأرجل المتتورة الى الغلاء المستمر فى وسائل الحياة اليومية وعدم الربط بين هذا الارتفاع والأجور مما أدى الى ترك العمل وتفضيل حياة التسول (٤٣) .

ونظرا لسوء التغذية وظهور ما يشبه المجاعة فى بعض مناطق القطر المصرى فقد انتشرت العديد من الأمراض وخصوصا مرض الملاريا والذى بدا بصورة واضحة فى مناطق الجنوب وخصوصا فى بلاد النوبة وبعض مناطق مديريتى قنا وجرجا بدأت فى أكتوبر ١٩٤٢ ولأن الحكومة كانت تعلم جيدا أن سوء التغذية قد لعب دورا كبيرا فى حدوث المرض فقد أقرت الحكومة مبلغ ٤٣٠٠ جنيه لتوزيع الأغذية على فقراء المناطق الموبوءة بحيث نال كل فقير مريض كيلة من الأذرة العويجة وأقة من زيت بذرة القطن ونصف أقة سكر (٤٤) .

ويبدو أن الحكومة لم تكن فى حالة تمكثها من القضاء على هذا المرض الذى بدأ ينتشر فى معظم مناطق جنوب مصر ولا أدل على ذلك من أن المبالغ التى خصصت لهذا الغرض لم تكن كافية للحد من هذا الوباء اللعين فقد اعتمدت الحكومة مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه لمقاومة البعوض ، ٣٠٠ جنيه ، ٢٣٣ مليما لوضع خطة واقية لمقاومة الملاريا (٤٥) .

وفى منتصف سنة ١٩٤٣ أصيب بهذا المرض أكثر السكان حتى لم ينبج منه أحد فى بعض المناطق وتعذر على وزارة الصحة تحديد عدد المرضى على وجه الدقة وارتفعت نسبة الوفيات ارتفاعا يتباين تبعا للحالة

(٤٣) جريدة السياسة ١٩٤٤/٥/٥ .

(٤٤) ملحق رقم ٢ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس ١٩٤٣ ص ٩٣٩ ، المصرى ٢٠ مارس ١٩٤٣ .

(٤٥) المصدر السابق ص ٩٤٠ .

الاقتصادية والاجتماعية من مسكن وملبس وغذاء ووصلت نسبة الوفيات الى ٢٠٪ فى بعض المناطق ، ١٠٪ فى مناطق أخرى (٤٦) .

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة قد أصدرت بيانا أرجعت فيه سبب ظهور وباء الملاريا الى سوء التغذية وانتشار الباعوض الا أن الأستاذ الرافعى قد أرجع سبب هذا الوباء الى دخول بعوضة (الجامبيا) من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية حيث يؤكد أنه قد ثبت من الحقائق والبحوث العملية أن تلك البعوضة لم توجد من قبل فى أى مكان من البلاد المصرية أو شمال السودان قبل الحرب ، فلما اشتد القتال سنة ١٩٤٢ كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط غير مألوفا فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال افريقيا تسلك طريق غرب افريقيا — الخرطوم — وادى حلفا — القاهرة ، ولم تكن السلطات البريطانية فى السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا فمصر ، ومن هنا تسربت بعوضة « الجامبيا » الى النوبة ومنها انتشر بواسطة القطارات ووسائل الاتصال الى المديريات الجنوبية (٤٧) .

وأيا كانت الأسباب التى أدت الى ظهور هذا الوباء الا أن الحكومة المصرية لم تعط لهذا الوضع أهمية تتناسب وخطورة الموقف ويبدو هذا من المبالغ الضئيلة جدا والتى اعتمدت لهذا الغرض ومن هنا فقد استفحل الأمر وتفشى الوباء وتسبب فى وفاة ٢٠٤١٦ (٤٨) ولم تتمكن الحكومة من استئصال هذا الوباء الا فى فبراير ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر .

(٤٦) مجلة الصحة العامة اعداد وزارة الصحة المصرية لعام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ص ١١٣ ، السياسة ١٦/١٢/١٩٤٤ .
(٤٧) عبد الرحمن الرافعى — فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١١٢ .
(٤٨) مجلة الصحة العامة مصدر سبق ذكره ص ١٤ ، الرافعى المرجع السابق ص ١١٣ السياسة ١٦/١٢/١٩٤٤ .

أما مرض التيفوس فقد ارتفعت حالات الإصابة به أيضا ووفق بيان وزير الصحة : لقد زادت الإصابة بمرض التيفوس سنة (١٩٤٢) عن مثلها فى الأعوام السابقة ، وكان أشدها خطورة فى مديريات الوجه البحرى وبعض مناطق الوجه القبلى مما تسبب فى وفاة خمسة أطباء وهم يؤدون واجبهم ، وعندما طلب بعض أعضاء مجلس النواب احصائية بعدد الوفيات التى حدثت بسبب هذا المرض أبدى الوزير عدم امكانية حصر حالات الوفاة فى الوقت الحاضر (٤٩) الا أن بعض الصحف قد نشرت حصرا مبدئيا بعدد الوفيات التى راحت ضحية هذا المرض والذي بلغ على حد قولها ١٢.٠٠٠ حالة خلال عام ١٩٤٢ فقط (٥٠) .

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتى كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط المصريين بالأجانب « الأرياء العامة » وخصوصا لدى السيدات والفتيات فلأول مرة فى تاريخ مصر تخرج الفتاة المصرية شبه متبرجة ووصل الأمر الى حد ظهور المرأة المصرية شبه عارية على الشواطىء وفى الأندية العامة (٥١) ، ولذا فقد تقدم النائب محمد قرنى بك باقتراح يقضى بالزام المرأة المصرية بارتداء الزى الذى يتناسب والسلوك الاجتماعى المصرى (٥٢) .

وعلى الرغم من اعتراض بعض النواب بحجة أن هذا الاقتراح غير جدير بالنظر لتعارضه مع الحرية الشخصية المكفولة فى المادة الرابعة من الدستور علاوة على أنه لا يتماشى مع الروح الاجتماعية الحديثة (٥٣) .

(٤٩) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثامنة والثلاثون ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ، ص ١٤٨٥ .

(٥٠) الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ .

(٥١) السياسة ١٩٤٣/٣/٢٣ .

(٥٢) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثلاثون ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ، ص ١٣٨٠ .

(٥٣) المصدر السابق .

وبعرض هذا الاقتراح على مجلس النواب والشيوخ فقد حظى بالأغلبية ولذا فقد صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ويقضى فى مادته الأولى بأن كل سيدة مصرية بلغت من العمر ست عشرة سنة يجب أن يكون لباسها الخارجى فى الطرقات والأماكن العامة والشواطىء ساترا لأعضاء الجسم ما عدا الوجه والكفين بحيث تكون مرسلة الى الكفين واصله الى الكعبين ، وألا تكون الملابس محددة لأعضاء الجسم •

وقضت المادة الثانية : بأنه لا يجوز لسيدة مصرية بلغت العمر المنصوص عليه بالمادة الأولى أن تشاهد فى الطرق أو الأماكن العامة وهى مخاصره رجلا أو معه على أى حال منافية للآداب ، كما لا يجوز أن تخلط الرجال فى الاستحمام أو ترى على الشواطىء بلباس البحر •

المادة الثالثة : كل سيدة ارتكبت محظورا مما نص عليه فى هذا القانون تعاقب بانذارها أو ولى أمرها واذا تكرر منها نفس الأمر يتم تحذيرها للمرة الثانية فاذا لم ترتدع يحكم عليها بغرامة قدرها عشرون جنيها أو الحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا (٥٤) •

ووفق المذكرة الايضاحية التى تقدم بها النائب محمد قرنى والخاصة بهذا القانون فقد بنى اقتراحه على العديد من المبررات التى كانت سببا فى استصدار قانون بهذا الشأن حيث اعتمد النائب فى مذكرته على بعض الحقائق التى ينكرها الاسلام وتتنافى مع طبيعة المرأة المصرية وهى من أهمها :

٢ - ظهور المرأة المصرية وهى متبرجة متشبهة بالمرأة الأجنبية فى مظهرها •

(٥٤) قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ملحق لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب جلسة ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣٨١ ، الأهرام أول سبتمبر ١٩٤٣ •

٢ — ظهور المرأة المصرية وهى برفقة جنود وضباط جيتس الاحتلال وهى فى حالة منافية للآداب العامة •

٣ — أن كل الشرائع الالهية حتمت بالنص الصريح على النساء أن يدين عليهن من جلابيبنهن وألا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الخ^(٥٥) •

ووجه هذا الاقتراح ببعض الانتقادات على اعتبار أن الحياة الاجتماعية قد قطعت شوطا بعيدا فيما يختص بالأزياء ومن العبث الرجوع بالأزياء بعد هذا التقدم الى الوراء ^(٥٦) •

وكان تناول قضية الأزياء فرصة لبعض النواب لكى يتحدثوا عن الجرائم الأخلاقية التى ترتكب جهارا نهارا بلا رادع أو قانون حيث لا يعاقب القانون الفتاة البالغة ستة عشر عاما اذا ارتكبت فعلا خاصا مع شاب تزيد سنه عن الثمانية عشر عاما ^(٥٧) •

وعلى الرغم من صدور هذا القانون الا أن المرأة المصرية قد تأثرت كثيرا بسبب الحرب وما نتج عنها من سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووفق دراسة أعدتها مجلة « كورونيت » احدى دور الصحف الأوربية حيث أرسلت مراسليها الى القاهرة ليكتب لها عن المرأة المصرية والحرب فكتب يقول : حقا لقد تأثرت حياة البعض من الحرب الى أقصى حد ... ويا له من تأثير نشأ عنه انقلاب خطير فى حياة بعض المصريات وعلى ضوء تلك الدراسة التى أجرى بسببها العديد من اللقاءات الشخصية مع بعض النسوة اللائى اخترن مهنة البغاء واختار مراسل تلك الصحيفة بعض النماذج الآتية :

(٥٥) المذكرة الايضاحية للقانون السابق ملحق مضبطة مجلس النواب — المصدر السابق ص ١٤٢٦ •

(٥٦) من كلمة النائب أحمد الحضرى معترضاً على الاقتراح (مضبطة مجلس النواب الجلسة الثلاثون) — ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٠٦ •

(٥٧) المصدر السابق من كلمة النائب عبده البرتغالى •

١ - اللقاء الأول مع فتاة تعمل فى كباريه « الاكسلسيور » فى الاسكندرية واسمها كيكى ويضيف مراسل المجلة أن كيكى هذه كان اسمها « عائشة » وكانت تعيش فى قرية فى أعماق الريف المصرى وتحدثت معها طويلا وسألتها كيف حدث هذا الانقلاب فى حياتها وكيف أصبح شكلها هكذا وكيف أصبحت تتكلم الانجليزية وبسؤالها عن كل ذلك أجابت : اسألوا الحرب لأنها هى السبب ؟

٢ - واختار مراسل المجلة امرأة أخرى كانت تعمل خادمة فى احدى البيوتات الراقية ووجدت نفسها بلا مقدمات تقع فريسة للاغراءات الشديدة من جنود وضباط الحلفاء ولم تستطع أن تقاوم الكفيار والشامانيا •

٣ - أما النموذج الثالث : فقد كان مع فتاة يبدو عليها الجمال الشرقى وبالطبع لم تذكر اسمها الحقيقى حيث اختارت لنفسها اسما جديدا « شوشو » وتؤكد تلك الفتاة أنها تنتمى الى احدى البيوتات الراقية وقد وقعت فى حب أحد الضباط الانجليز الذين يعملون ضمن الوحدات المتمركزة فى القاهرة وبعد أن مكثته من نفسها بعد أن وعدها بالزواج فقد تم نقله الى الفرقة الأولى فى الصحراء الغربية حيث لقى حتفه واختارت تلك الفتاة طريق البغاء سترا لفضيحتها وسط أهلها (٥٨) •

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن هذا الأثر السيئ لم يشمل الا عددا محدودا من الفتيات المصريات الا أننا لا يمكن أن نغفل هذا الجانب لأهميته الخطيرة وارتباطه الأكيد بتردى الأحوال الاجتماعية وخصوصا فى مدينة الاسكندرية التى تعرضت لقصف الألمان واستشهاد المئات من الرجال واختارت بعض النسوة حياة الليل بعد أن فقدت زوجها (٥٩) •

(٥٨) دراسة عن المرأة المصرية والحرب وأعدتها مجلة « كورونيت » ونشرتها روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤ •
(٥٩) روز اليوسف ١٩ يوليو ١٩٤٤ •

وعلى الجانب الآخر فقد أعطت الحرب للمرأة المصرية بعضاً من الحرية وبعضهن قد اشترك في الحياة العامة وتعرض البعض للاعتقال^(٦٠) ويعد اعتقال السيدة / نبوية موسى لأسباب سياسية انقلاباً خطيراً في حياة المرأة المصرية وتعد محاكمة السيدة نبوية موسى أمام المحكمة العسكرية فرصة استغلتها المرأة لكي تطالب بمزيد من الحقوق العامة وفي مقدمة تلك الحقوق حق المرأة في إقامة حزب نسائي حيث صرحت الأستاذة مفيدة عبد الرحمن بأن فكرة إقامة حزب نسائي قد راودت الكثيرات من النساء المتعلّقات وفي مقدمتهن السيدات نعمت راشد ، عطيات الشافعى ، زينب لبيب وبدأت أولى جلسات الهيئة التأسيسية للحزب في أول فبراير ١٩٤٤ ودار الحديث عما يلزم الحزب من مطبوعات وقانون الحزب وغير ذلك من الاجراءات (٦١) •

الا أن تلك التجربة على ما يبدو لم تحظ بالنجاح حيث فضل بعضهن الاشتراك في الأحزاب التقليدية حتى لا يتهمن بالتعصب من جانب الرجال (٦٢) • ووصل الأمر الى أن بعض النسوة كفاطمة اليوسف بدأت تحت الفتيات المصريات على الاضراب عن الزواج وخصوصاً العاملات منهن بحجة أن المرأة التي قد يضطرها عملها الى التغيب عن منزلها معظم ساعات اليوم لتعود مرضاها كطبيبة أو لتعد قضاياها كمحامية أو لتشرف على مجلتها كصحفية لا يمكن أن توفق بين عملها ومنزلها ثم أضافت قائلة : أطالبكن يا حضرات الزميلات الناشئات الثائرات ، وأنصحكن بعدم الزواج اذا أردتن المجد والعمل ، تروجن الثورة على آنانية الرجل وغروره (٦٣) •

(٦٠) المصدر السابق ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ ، السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤ .

(٦١) المصرى أول مارس ١٩٤٤ ، السياسة ٢٣ فبراير ١٩٤٤ ، روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٤ .

(٦٢) روز اليوسف ٣ مارس ١٩٤٤ .

(٦٣) روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٢ .

ويلاحظ أن قضية المرأة قد شغلت حيزا كبيرا فى ضمير المجتمع المصرى فى تلك الفترة وليس من قبيل المصادفة أن تظهر تلك الدعوات الغربية والجديدة على المجتمع المصرى وانما كان للآثار التى تركتها الحرب أكبر الأثر فى تمرد المرأة المصرية وظهور تلك الدعوات التى تعد خروجاً صارخاً على تقاليد وعادات المجتمع المصرى فى ذلك الوقت ولم تتوقف مطالب المرأة عند هذا الحد بل تبنت إحدى المجالات الدعوة الى حق المرأة فى دخول الأزهر وأجرت المجلة عدة لقاءات مع بعض الشخصيات العامة حول حق المرأة فى دخول الأزهر وكلها قد أجمعت على حق الفتاة المصرية فى دخول الأزهر •

وبخلاصة القول أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) قد تركت آثارها فى كل نواحي الحياة المصرية ، سواء أكانت تلك الآثار بالايجاب أو بالسلب فانها قد أحدثت ردود فعل عنيفة لأنها حدثت طفرة واحدة سواء فى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية وما نورد من أمثلة هو من باب الاستدلال وليس من باب الحصر •

ويبدو أن حكومة الوفد قد قدرت خطورة الآثار الناتجة عن الحرب فيما يتعلق بانحراف الأخلاقيات ولذا فقد أصدر الحاكم العسكرى أمراً بالغاء البغاء الا أنه قد استثنى من هذا القرار عواصم المحافظات والمديريات » (٦٤) •

ولذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام عن عدد بيوت الدعارة التى أغلقت فى جميع أنحاء القطر وما الذى عملته الحكومة لهؤلاء البغايا كي

(٦٤) الأهرام ، المصرى ، السياسة ١٣ ابريل سنة ١٩٤٢ (أسـر عسكرى رقم ٢٤٧) •

يصلن الى سبيل الاستقامة ولكى تكون الأسرة المصرية محفوظة فلا يصل اليها شر ؟ (٦٥) .

ولقد أجابت الحكومة بأنه تم اغلاق ٤٠٧ من بيوت العاهرات فى جميع أنحاء البلاد تنفيذا للأمر العسكرى رقم ٢٤٧ الصادر فى ١١ ابريل ١٩٤٢ ، وقد أرسلت وزارة الشؤون الاجتماعية الى كل مديرية بكتاب تطلب موافقتها ببعض التفاصيل عما تعترض المديرية اتخاذه من الاجراءات بالنسبة للبغايا اللائى ستغلق بيوتهن ، وقد اقترحت بعض المديريات تخصيص مكان لايواء البغايا تحت اشراف البوليس وتزويدهن بالمال من مجلس المديرية أو المجلس البلدى حتى يتزوجن أو يجدون عملا شريفا (٦٦) ، ولقد اقترحت الحكومة بناء على رغبات مديري المديريات تأليف لجنة من وزارتى الداخلية والصحة للنظر فى الطرق التى تسهل للمديريات تنفيذ الأمر العسكرى المذكور والتى تكفل النتيجة المنشودة من الغاء البغاء وحماية الناس مما ينجم عنه من آفات وشوور (٦٧) .

ويلاحظ أن الحكومة قد حرصت على اصدار القرارات ذات الرغبة الجماهيرية حرصا منها على أن يسترد الوفد بعضا من الأرض التى فقدها عقب ٤ فبراير ، وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أصدر الحاكم العسكرى العام قرارا بالغاء المراهقات على سباق الخيل (٦٨) ، ويلاحظ أن حيثيات القرار لم ترجعه الحكومة الى أسباب اسلامية وانما الى منافاته للاخلاق والسلوك العام .

(٦٥) مضبطة مجلس النواب — الجلسة السابعة عشر — دور الانعتاد العادى الأول ٢٩ من يونية ١٩٤٢ ص ٦١٧ ، ٦١٨ .
(٦٦) نص خطابى مدير الغربية والفيوم الى وزير الشؤون الاجتماعية ملحق بمضبطة النواب الجلسة السابعة عشرة يونية ١٩٤٢ ص ٨٥٠ .
(٦٧) مضبطة مجلس النواب — الجلسة السابعة عشر ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٦١٨ .
(٦٨) المصدر السابق ص ٦١٧ .

ولما كانت الحركة العمالية قد اهتزت ثققتها فى الوفد بسبب العديد من الأحداث التى لا تتفق وشعبية الوفد فقد حرصت الحكومة على كسب هذا القطاع الجماهيرى الهام ولذا فقد أصدر النحاس باشا قرارا عم على جميع قطاعات الدولة سواء أكانت قطاعات صناعية أو زراعية يقضى بجعل الحد الأدنى لأجر العامل فى اليوم الواحد خمسة قروش^(٦٩).

ولما كانت الحكومات التى تعاقبت على الحكم بدأ من سنة ١٩٣٦ قد حرصت على كسب ود العمال لأسباب سياسية وحزبية فقد حرصت حكومة الوفد سنة ١٩٣٦ على اقامة نقابة للعمال ترعى مصالحهم الا أن هذا المشروع قد تعثر اصداره بالرغم من تشكيل لجنة لوضع مذكرة تفصيلية بالمشروع وبدأ من حكومة محمود ١٩٣٨ وحتى حكومة حسين سرى قبيل حادث ٤ فبراير فقد حرصت كل الحكومات على النظر والتفكير فى مشروع تلك النقابة الا أنه لم تكن هناك خطوات جيدة للخروج بهذا المشروع الى حيز الوجود حتى كانت حكومة ٤ فبراير حيث صدرت العديد من التشريعات العمالية كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات العمالية^(٧٠) . ثم أعقب ذلك قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل وقانون عقد العمل الفردى وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب^(٧١) .

أما القانون الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد نص فى مادته الأولى على تحديد كلمة « عمال » وهم الذين يقومون بتأدية عمل نظير أجر مادي سواء أكان هذا العمل ماديا أو عقليا وسواء أكان صاحب العمل

(٦٩) المصرى ، الأهرام ٦ مارس ١٩٤٢ .

(٧٠) نص القانون ملحق بمضبطة مجلس النواب — الجلسة السادسة والعشرون — مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص ١١٠٢ — ١١٠٥ .

(٧١) الأهرام ، المصرى ٦/٩/١٩٤٢ ، الأهرام ١٣/١٠/١٩٤٢ ،
هؤاد سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد ص ٥٨ .

شخصا حقيقيا أو معنويا أما فى مادته الثانية فقد حدد الأشخاص الذين لا يندرجون تحت تلك النقابة وهم :

- (أ) موظفو الحكومة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وعمال الجيش والبوليس .
- (ب) عمال الزراعة .

- (ج) الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب العمال .

- (د) المرضى وعمال المستشفيات على أن لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أن ينشئوا لهم جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة (٧٢) .

وهكذا ثم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناء على رغبة الحكومة لأن بعض الأعضاء داخل مجلس النواب والشيوخ كانوا يطالبون بحرمان عمال البيوتات (الخدم) من حق تأليف النقابات بحجة أنه ليس من المعقول أن تتدخل النقابة فى العلاقة بين الخادم ومخدومه وقد يلجأ الخدم الى اعلان الاضطراب وهذا لا يتفق مع العلاقات العائلية والعادات الشرقية ، وأن السبب الذى يدعو عمال الصناعة والتجارة الى تأليف النقابات هو حاجتهم الى الاستقرار النفسى وحمايتهم من أصحاب العمل مع مراعاة أن عمال المصانع والشركات أرفع فى مستواهم الاجتماعى من الخدم والطهاة والسائقين ، وحرصا من الحكومة على ضمان حق الخدم ومن شاكلهم أضافت الحكومة اقتراحا يقضى بالاعتراف لهم بحق الدخول فى النقابة بشرط ألا تتدخل النقابة فى العلاقة بين الخادم ومخدومه ، ولذا فاننا نعتقد أن النقابة قد فقدت أهميتها بالنسبة لتلك الطبقة كما أن الحكومة قد جردتهم من

(٧٢) القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب — الجلسة السادسة والعشرون ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٢٠٢ .

أهم حق من الحقوق النقابية وهو الاضراب « حيث لا يجوز لهم الاضراب
واذا قرروا الاضراب وجب حل نقاباتهم » (٧٣) •

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تمسكت الحكومة بحق العمال
الخصوصيون (الخدم — السائقون — وغيرهم) فى الاشتراك فى
النقابة على الرغم من أن الأغلبية البرلمانية كانت تميل الى خروجهم من
النقابة وهذه نقطة تسجل للوفد ولوزير الشؤون الاجتماعية عبد الحميد
عبد الحق الذى نجح بمهارة فى اقناع الأعضاء بأن هذا التمييز يحد
مخالفا للدستور ولذا فالحكومة لا يمكنها الفصل بين العمال بغض
النظر عن نوعية العمل ، وما يؤخذ على هذا المشروع أنه جرد النقابة
من حق ممارسة النشاط السياسى والدينى (٧٤) • على اعتبار أن مثل
تلك النشاطات لا تدخل فى الغرض الذى أنشئت من أجله النقابة ،
كما أنها حرمت عمال الزراعة من الاشتراك فى تلك النقابة على اعتبار أن
من حقهم تكوين نقابة خاصة بهم وكان الأولى عدم التفرقة بين العمال
الصناعيين والمزارعين ومن هنا فقد فشل العمال الزراعيون فى اقامة
نقابة ترعى مصالحهم وتحميهم من بطش أصحاب العمل وفى الوقت
الذى قطعت فيه نقابات العمال شوطا كبيرا فى رفع مستوى العمال
وحماية حقوقهم كان العمال الزراعيون يعيشون فى ظروف اجتماعية
لا تتفق بأى حال والحياة الآدمية ويعتقد بعض المؤرخين المعاصرين أن
حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات لهم هو خوف أعضاء مجلس
النواب والشيوخ من أن عمال الزراعة قد يعمدون الى الاضراب مما يثقل
حركة الاقتصاد ويكون مصدر خطر على البلاد وكذلك سرى الخوف
من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادئ الشيوعية داخل الريف

(٧٣) مضابط مجلس النواب — الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨
يولية ١٩٤٢ ، ص ١١٤٥ ، الجلسة ٢٦ ص ١٢٠٦ — ١٢١٥ •

(٧٤) المصدر السابق •

مما يؤدي الى اثاره النزاع بين الملاك ومزارعيهم (٧٥) . وهذا الرأي يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة على الرغم من أن الأعضاء البرلمانيون (وهم من كبار الملاك) لم يعلنوا هذا صراحة .

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مضييا لآمال العمال حيث خضعت النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة ابلاغه عن الاجتماعات التي توسع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما نص القانون على أن من حق الحكومة حل النقابة اذا رأت السلطة أنها انحرفت عن الغرض الذي أقيمت من أجله ولهذا فاننا نعتقد أن الدافع وراء اهتمام الحكومة باقامة نقابة شرعية للعمال كان دافعا حزبيا في الدرجة الأولى .

واستكمالا للمأمح التشريع العمالي فقد أصدرت الحكومة قانونا بتحديد ساعات العمل ، حيث نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن مدة العمل الفعلية ثمانى ساعات فى اليوم أو ثمانية وأربعون ساعة فى الأسبوع ، ومدة العمل ليلا ست ساعات ، ونصت المادة السابعة على أن العمل سبع ساعات فى اليوم فى الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة وخمس ساعات اذا كان العمل ليلا ، وقد حدد القانون الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة فيما يأتى :

(أ) أعمال المناجم والمحاج

(ب) صناعة المواد الكيماوية والمواد القابلة للانفجار والغازية .

(ج) صناعة المواد السامة أو المضرة بالصحة .

(د) شحن وتفريغ الحبوب والمواد الغذائية (٧٦) .

(٧٥) د. رؤوف عباس . الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ص ١٦٦ .

(٧٦) نص قانون تحديد ساعات العمل ، ملحق بمضبطة مجلس النواب — الجلسة الثلاثون ٧ أغسطس ص ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ .

وعلى الرغم من القيود التى فرضت على النشاط النقابى الا أنه قد خطا خطوات هامة مع نهاية سنة ١٩٤٥ حيث كان الاتحاد الدولى لنقابات العمال قد دعا اتحادات العمال أن يرسلوا مندوبيهم فى المؤتمر المزمع اقامته فى باريس وسافر من مصر وفدان يمثلان اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ، ومؤتمر نقابات القطر المصرى وأمكن توحيد الوفدين فى وفد واحد حيث نوقشت مشاكل الأجور والبطالة وطرد القوات الأجنبية من وادى النيل وأثر الاستعمار البريطانى على تأخر الصناعة وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات واستطاع الوفد المصرى أن يحصل من المؤتمر على قرار يندد بالاستعمار البريطانى فى مصر (٧٧) •

ومع الاقتراب من نهاية الحرب بدت مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة فلقد أنشأت السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب العديد من المصانع التى تخدم أغراض الحرب ولما كانت على وشك الانتهاء منها فان ألوفاً من العمال الذين يعملون فى هذه المصانع سوف يتعطلون عن العمل وسوف يترتب على ذلك العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة ولذا فقد اقترحت الحكومة المصرية شراء تلك المصانع وقبلت بريطانيا هذا رأى مع تحفظ واحد وهو أن يكون للسلطات البريطانية حق نقل بعض المصانع التى يقتضى نقلها الى الشرق الأقصى^(٧٨) (حيث كانت الحرب ما تزال مستمرة) •

ولعل أخطر الآثار الناجمة عن الحرب هذا التغير الواضح فى شكل الحياة وأنماطها المختلفة ، حيث تحولت العديد من الصناعات المصرية الصغيرة الى النمط الاستهلاكى الذى يرتبط بحاجة الأجانب فى مصر

(٧٧) شهدى عطية الشافعى — الحركة الوطنية ١٨٨٢ — ١٩٥٢

ص ٢٢٥ •

(٧٨) د. هيكى مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٩ •

وارتبط بهذا انقلاب واضح فى الشارع المصرى حيث تحولت العديد من أسماء المحلات الى أسماء أجنبية واقتصرت بعض المحلات فى نشاطاتها على السلع التى تجد اقبالا من الأجانب •

وعجز زعماء الأحزاب من أصحاب الياقات البيضاء عن فهم طبيعة الواقع المصرى ولعل الاحساس بالمستقبل المجهول قد ضاعف من هذا الواقع لديهم مما أوجد قدرا من عدم الثقة فى كافة الأحزاب القائمة ولذا فقد شهدت الفترة التى أعقبت الحرب العديد من أشكال العنف السياسى •

وتعتبر قضية التعليم من أخطر القضايا التى شهدت انقلابا خطيرا فترة الحرب ونظرا لأهميتها فسوف أتناولها فى بحث مستقل ••

ويلاحظ أن النشاطات التبشيرية قد مارست دورها فى ظل الاجراءات التى فرضها الاحتلال خلال فترة الحرب بشكل لفت أنظار العديد من القوى المصرية •

ولعل هذا النوع من النشاط قد بدأ بصورة أكثر وضوحا داخل المدارس الأجنبية حتى كان يفرض على الطلاب حضور الندوات التى تعقد لهذا الغرض ومطالبة الطلاب باعداد بعض البحوث عن موضوعات ذات صبغة تبشيرية مثل سماحة المسيحية وغير ذلك من الموضوعات (٧٩) ومما يلفت النظر انتشار الجماعات التبشيرية وتعدد مسمياتها وكلها تحمل أسماء ذات طابع مهنى مثل جماعة مساعدة الأيتام ، جماعة أصدقاء المرضى وغير ذلك من المسميات ولقد نجحت تقارير البوليس السياسى فى رصد تحركات معظم تلك الجماعات وخصوصا علاقتهم بسفارات دول الحلفاء فى القاهرة حيث كان زعماء تلك الجماعات يترددون على

(٧٩) تقارير البوليس السياسى ، محفوظة ١٩٤٣ ملف ١ - ١٣ وثيقة رقم ٨٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ •

سفارات فرنسا ، وأمريكا وإنجلترا وخصوصا فى غير أوقات العمل الرسمية ^(٨٠) مما يزيدنا اعتقادا بأن هذا النوع من النشاطات يعد جزءا من مهام سفراء دول الحلفاء فى القاهرة وفى الوقت الذى كان الوفد يتتبع الخصوم السياسيين ويزج بهم فى السجون بلا تحقيق أو مساءلة أغضت الحكومة أعينها عن هذا النشاط ، ومما يضاعف من مسئولية الحكومة أنها كانت على بينة من كل تلك التحركات مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى التقدم بسؤال الى وزير الداخلية حول ما تقوم به مستشفى هرمل بالتبشير بين المرضى من الفقراء المسلمين • ولعل أخطر ما فى الأمر أن الحكومة لم تكذب هذا الخبر وانما أعلن وزير الداخلية بأن الوزارة ستخطر ادارة المستشفى بضرورة ابطال هذا النوع من النشاط ^(٨١) •

ويلاحظ أن الحكومة لم تقدر خطورة الأمر حيث لم تتخذ أى نوع من الاجراءات ضد تلك الجماعات ومن الصعب الحصول على احصائية تحدد حجم الانجازات التى قامت بها تلك الجماعات نظرا للطابع السرى الذى كان مفروضا على هذا النوع من النشاط ولذا فمن الصعب الحكم على النتائج التى حققتها تلك الجماعات •

الا أن ما نستطيع أن نجزم به هو مسئولية الحكومة المصرية وتغافلها عن خطورة الأمر وبلا أى مساءلة لتلك النشاطات •

(٨٠) المصدر السابق وثيقة ١٣٣ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢٥ •

(٨١) مضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والثلاثون ٩ أغسطس

١٩٤٢ — قدم السؤال النائب عبد المجيد الرمالى ص ١٤٨٧ •

مصادر البحث ومراجعته

أولا : وثائق عربية غير منشورة :

١ - مجموعة تقارير الأمن العام والبوليس السياسى وتحمل
عناوين :

تقارير سياسية - تقارير الأمن العام - مسائل سياسية •

ثانيا : وثائق انجليزية غير منشورة وقد تم الاستعانة بالمجموعة الآتية :

No	Date
F. O. 407 / 210	July — Dec 1939
F. O. 407 / 222	Jan — June 1938
F. O. 407 / 222	July — Dec 1938
F. O. 407 / 223	Jan — June 1939
F. O. 407 / 223	July — Dec 1939
F. O. 407 / 225	Jan — Dec 1941
F. O. 407 / 224	Jan — Dec 1940

ثم مجموعة F. O. 371 • وقد اعتمدت فيها على ما يأتى :

F. O. 371 / 31569	1942
F. O. 371 / 41334	1913
F. O. 371 / 45916	1944
F. O. 371 / 45916	1945

ثالثا : وثائق أمريكية غير منشورة :

No	Date
740. 00 / 1138	Apr, 25, 1939
740. 00 / 1138	May, 3, 1939
740. 00 / 1138	Sep, 2, 1939
740. 00 / 11 European	Oct, 1, 1939
883. W. 103	sep, 25, 1939
883. 00 / 1080	Aug, 23. 1939
883. 00 / 1066	Apr. 11, 1939
883. 00 / 1085	Oct, 3, 1939
865 C. 20 / 43	Moy, 6, 1939
740. Coll European	Jul, 9, 1940
741. 83 / 263	Oct, 19, 1940
740. 00 1 European	Jun. 3, 1940
741. 83 / 263	March. 12. 1940
740. 00 1 European	Aug, 19, 1940
740. 00 1 European	Sept, 25, 1940
740. 00 1 European	Sept, 3, 1940
741. 83 / 247	March, 21, 1940
883. 20 / 114	Apr. 1. 1940
741. 83 / 255	Jun, 22, 1940
740. 00 1 European	Mav, 20, 1940
740. 00 1 European	Oct, 18, 1940
740. 00 1 European	July, 2, 1940
741. 83 / 251	May. 17, 1940
741. 83. 250	Apr, 23, 1940

No	Date
741. 83. 224	Mar, 20, 1940
741. 83. 248	Apr, 4, 1940
741. 83. 246	Mar. 9, 1940
741. 83. 252	May, 23, 1940
883. 00 / 1209	Aug, 25, 1941
883. 00 1, Farouk	Mar, 14, 1941
F. W. 883. 00	Apr. 2, 1941
F. W. 883. 00	Mar, 23, 1941
F. W. 883. 00	Mar, 20, 1941
F. W. 883. 00	Mar, 21, 1941
F. W. 862.20283	June, 30, 1442
740. 00 1. 2601 C.	Dec, 1, 1942
F. W. 862. 20283	June, 15, 1942
800. 24 / 1303	Oct, 14, 1943

رابعاً : وثائق عربية منشورة :

- ١ — مضابط مجلس النواب ١٩٣٦ — ١٩٤٥ وتضم عشر مجلدات •
- ٢ — مضابط مجلس الشيوخ ١٩٣٦ — ١٩٤٥ وتضم تسع مجلدات
- ٤ — تقرير لجنة التحقيق فى التصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية •

خامساً : مذكرات منشورة :

- ١ — ابراهيم امام (رئيس البوليس السياسى) صحيفة الجمهورية
يناير ١٩٥٦ •
- ٢ — اسماعيل صدقى (مذكراتى) دار الهلال القاهرة ١٩٥٥ •

٣ - أنور السادات (صفحات مجهولة) كتب للجميع نوفمبر
١٩٥٤ •

٤ - أنور السادات (البحث عن الذات) القاهرة ١٩٧٨ •

٥ - حسن البنا (مذكرات الدعوة والداعية) بيروت ١٩٧٤ •

٦ - حسن يوسف (القصر ودوره فى السياسة المصرية) ١٩٢٢ -
١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٢ •

٧ - صلاح الشاهد (زكرياتى فى عهدى) القاهرة ١٩٧٦ •

٨ - كريم ثابت (أسرار السياسة المصرية) صحيفة الجمهورية
يونيو ١٩٥٥ •

٩ - محمد حسين هيكل (مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢)
القاهرة ١٩٥٣ •

١٠ - محمد نجيب (كلمتى للتاريخ) القاهرة ١٩٨١ •

١١ - محمد التابعى (أسرار السياسة المصرية) القاهرة ١٩٧٢ •

١٢ - مكرم عبيد (مذكراتى) صحيفة الكتلة ١٩٤٥ •

سادسا : المؤلفات والدراسات :

١ - أحمد مرتضى الراغى • غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ •

٢ - جلال الدين الحمامسى • حوار وراء الأسوار الطبعة الرابعة
القاهرة ١٩٧٦ •

٣ - جى ديورين • الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر
السوفيتية ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ •

- ٤ — رفعت السعيد • الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨
القاهرة ١٩٧٧ •
- ٥ — رفعت السعيد • تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر القاهرة
١٩٧٦ •
- ٦ — د • رؤوف عباس • الحركة العمالية فى مصر القاهرة ١٩٧٦ •
- ٧ — شهدى عطيه الشافعى • تطور الحركة الوطنية المصرية
١٨٨٢ — ١٩٢٦ القاهرة ١٩٥٧ •
- ٨ — د • عاصم الدسوقي • مصر والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ —
١٩٤٥ القاهرة ١٩٧٦ •
- ٩ — عبد الرحمن الرافعى • فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣
القاهرة ١٩٥١ •
- ١٠ — د • عبد العظيم رمضان • تطور الحركة الوطنية فى مصر
١٩٣٧ — ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٣ •
- ١١ — د • عبد العظيم رمضان • الصراع بين الوفد والعرش
١٩٣٦ — ١٩٤٩ بيروت ١٩٧٨ •
- ١٣ — لوكاز هيرزويز • ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ترجمة
أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ •
- ١٣ — مارسيل كولومب • تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ترجمة
زهير الشايب ١٩٧٢ •
- ١٤ — محمد بهى الدين بركات • صفحات من التاريخ القاهرة
١٩٦١ •

- ١٥- محمد زكى عبد القادر • محنة الدستور القاهرة ١٩٥٥ •
- ١٦- محمد رشدى • التطور الاقتصادى فى مصر ج ٢ القاهرة ١٩٧٢ •
- ١٧ - د• يونان لبيب رزق • تاريخ الوزارات المصرية ١٩٣٨ — ١٩٥٣ القاهرة ١٩٧٥ •

سابعاً : الدوريات :

- ١ — الأهرام ١٩٣٩ — ١٩٤٥ •
- ٢ — السياسة ١٩٣٦ — ١٩٤٥ (يومية وأسبوعية) •
- ٣ — أخبار اليوم ١٩٤٤ — ١٩٤٥ •
- ٤ — المصرى ١٩٣٩ — ١٩٤٥ •
- ٥ — الجمهورية يونيو ، يوليو ١٩٥٥ ، يناير ١٩٥٩ •
- ٦ — الاخوان المسلمون ١٩٤٢ — ١٩٤٥ •
- ٧ — روز اليوسف ١٩٣٨ — ١٩٤٥ •
- ٨ — الكتلة ١٩٤٣ — ١٩٤٥ •



المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم

مجلة البحوث والدراسات العربية

تصدر سنويا عن معهد البحوث والدراسات العربية

- صدر العدد الأول من المجلة في مارس (آذار) ١٩٦٩ .
 - تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية والدراسات الأصلية التي لم يسبق نشرها ، و يتقدم بها الأساتذة والباحثون من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغيرهم ، وذلك في المجالات المتصلة ببحث القضايا والمشكلات العربية المعاصرة في أعادها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتاريخية ، والجغرافية ، والقانونية . كما تعنى بإبراز الملامح الرئيسة للأدب والفكر العربى المعاصر ، وبخاصة ما يعكس منها الروابط الثقافية بين الأقطار العربية ، إلى جانب إهتمامها الخاص بالدراسات الفلسطينية .
 - تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمى الذى يتولاه أئمة متخصصون في الجامعات العربية وفق ضوابط موضوعية .
 - يراعى في البحث أن يتراوح حجمه بين ستة آلاف وثمانية آلاف كلمة ، وأن يرفق به موجز بإحدى اللغات الأوروبية لا يزيد عن ألف كلمة ، و يطبق هذا أيضا على البحوث المقدمة للنشر بلغات أجنبية .
 - يشفع الكاتب بحشه بتعريف موجز بسيرته الذاتية والعلمية .
 - تقدم إدارة المجلة لمن ينشر بحشه مكافأة رمزية شرفية ، بالإضافة إلى عدد المجلة الذى نشر به البحث .
 - وعشرين فصلا منه .
 - البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ، ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد ، أو أية جهة أخرى يرتبط به صاحب البحث .
 - ترسل المكاتبات الخاصة بالمجلة على العنوان التالى :
الأستاذ الدكتور / محمد صفى الدين أبو العز
رئيس معهد البحوث والدراسات العربية
٦ شارع الظلميات - جاردن سقى - القاهرة (ص . ب ٢٢٩)
تلفرافيا : اير ياليا ، تليفون : ٣٥٤٠٦٥١ - ٣٥٤١٨١٩ - ٣٥٥١٦٤٨
- الإشتراكات :

ثمان العدد الواحد ثلاثة جنيهات مصرية (ثلاثة دولارات أمريكية) فضلا عن رسوم البريد .

Bulletin of Arab Research and Studies



Arab League Educational, Cultural
and Scientific Organization

**Published Annually by the
Institute of Arab Research and Studies**

- First Published in March 1969
 - Contributions are invited from all over the Arab World especially from members of the teaching staff of Arab Universities. The focal domain of this Bulletin embraces all studies and researches relevant to current Arab problems in the fields of: Politics, Economics, Sociology, Law, Geography, History, Arabic Literature and Palestinian Studies.
 - All papers accepted for publication are subject to scientific refereeing by specialized Professors according to objective criteria.
 - Papers written in Arabic or in any other foreign language must be accompanied with a resumé or abstract of not more than 1000 words. The average length suggested is 6000 words.
 - A short account of the author's C.V. should be sent to the Editor.
 - Each contributor will receive a volume of the Bulletin and 20 off-prints of his paper free of charge.
 - Contributors to this Bulletin express their own opinions which should not be interpreted as the official view of the Institute or any other organization with which they may be connected.
 - All correspondences should be addressed to the following:
Prof. Dr. M.S. Abulezz President of the Institute of Arab Research and Studies,
1, Sharia El-Tolombat, Garden City,
Cairo, Egypt, (P.O. Box 229).
Telex: 92642 ALECSO UN.
- ❑ Single copies cost (\$4) plus postage.

